WORLD HEALTH ORGANIZATION
Regional Office for the Eastern Mediterranean
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE
Bureau régional de la Méditerranée orientale

منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط

الدورة الثانية والستون **تشرين الأول/أكتوبر 2015**
مدينة الكويت، الكويت، 5-8 تشرين الأول/أكتوبر 2015

اجتماع تقني
حول
أبعاد سلامة الغذاء في إقليم شرق المتوسط

أهداف الاجتماع

يهدف الاجتماع إلى إلقاء الضوء على دور القطاع الصحي في قيادة المبادرات المتعددة القطاعات الرامية إلى تحسين سلامة الغذاء في الإقليم والمشاركة فيها.

معلومات أساسية

تُعَدُّ سلامة الغذاء إحدى أهم قضايا الصحة العمومية، كما أن لضمان سلامة الغذاء في جميع مراحل سلسلة إنتاجه واستهلاكه أهمية بالغة؛ فمن المعروف أن الغذاء غير المأمون يرتبط بأكثر من مئتي مرض مختلف، تتراوح من الأمراض السارية، كالكوليرا وغيرها من أمراض الإسهال، إلى الأمراض غير السارية، كمختلف أنواع السرطان. وتتجاوز سلامة الغذاء مجرد حماية صحة الإنسان؛ إذ يمكن أن يكون للأمراض المنقولة بالغذاء أثر اقتصادي بالغ على الأفراد والمجتمعات والأعمال التجارية والبلدان. ومن هنا تغدو سلامة الغذاء مسؤولية مشتركة تتحملها مختلف الوزارات والمنظمات ودوائر الصناعة ومنافذ بيع التجزئة والمستهلكين.

وفي عام 2010، شدَّدت جمعية الصحة العالمية على سلامة الغذاء في القرار ج ص ع 63-3 الصادر بشأن مبادرات تعزيز السلامة الغذائية. وفي إطار استكمال في جاء في هذا القرار وسعياً إلى توفير إطار عمل يتناول القضايا ذات الأولوية في مجال سلامة الغذاء، نشرت منظمة الصحة العالمية *مبادرات تعزيز سلامة الغذاء: الخطة الاستراتيجية لسلامة الغذاء بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر المنقولة بالغذاء 2013-2020*. وتغطي الخطة جميع مجالات سلامة الغذاء في جميع مراحل السلسلة الغذائية، بما فيها الأمراض المنقولة بالغذاء الحيوانية المصدر. وتهدف إلى تخفيف عبء الأمراض المنقولة بالغذاء، وهو ما يؤدي إلى توطيد الأمن الغذائي وضمان التنمية المستدامة في الدول الأعضاء. وتتضمن الخطة ثلاثة اتجاهات استراتيجية عالمية، وهي:

1. توفير القاعدة العلمية اللازمة لاتخاذ تدابير في جميع مراحل السلسلة الغذائية من أجل تقليص المخاطر الصحية المترتبة على الأمراض المنقولة بالغذاء؛

2. تعزيز التعاون الدولي والوطني بين مختلف القطاعات وتحسين أنشطة التواصل والدعوة؛
3. توفير القيادة والمساعدة في استحداث أنظمة وطنية متكاملة قائمة على المخاطر في مجال سلامة الغذاء وتعزيزها.

ورغم إحراز تقدُّم في مجال سلامة الغذاء في بعض بلدان الإقليم، فما زال كثير منها يواجه تحديات في التصدّي للمشاكل القائمة أو الناشئة المتعلقة بسلامة الغذاء؛ إذ إن بعض البلدان ليست بها أنظمة قوية لترصُّد الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء، وتعوزها القدرة على إجراء تقييمات لمخاطر الأمراض ويلزم أن تحسّن ما لديها من آليات للتعاون بين مختلف القطاعات. ولا يزال تنفيذ القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية في مجال سلامة الغذاء غير مكتمل ولم يُبلغ بالتنفيذ الكامل، أي بنسبة 100%، لتلك القدرات سوى خمسة بلدان في الإقليم، في حين أن المتوسط الإقليمي يبلغ 75%.

وهناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين أنظمة السلامة الغذائية الوطنية، ومنها مراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالغذاء وتحديثها، متى دعت الحاجة إلى ذلك؛ حيث وُضِعت نسبة كبيرة من التشريعات الغذائية في الإقليم منذ أربعين سنة أو ما يزيد، في وقت لم يكن كثير من المفاهيم والنُهُج المتبعة حاليًا في مجال سلامة الغذاء قد تبلور بعد.

ونظراً إلى الحاجة إلى تقديم دعم قوي إلى جميع الجهات العاملة في مجال إنتاج الغذاء وسلسلة الاستهلاك، فإن عدم اتباع نَهج شامل تشارك فيه القطاعات المختلفة هو أحد كبرى التحديات التي تواجه سلامة الغذاء في الإقليم حاليًا. ويمكن تعزيز التعاون المتعدد القطاعات من خلال تطبيق نَهج "الصحة الواحدة"، وهو جهود تعاونية تُبذل في تخصصات مختلفة على المستوى المحلي والوطني والعالمي سعيًا إلى الحفاظ على المستوى الأمثل لصحة الإنسان والحيوان والنبات. ويقوم هذا النَهج على فهم مفاده أن مسببات الأمراض التي تصيب البشر في معظمها حيوانية المصدر بطبيعتها، وهو ما يعني أن لها مستودعاً في واحد أو أكثر من الحيوانات، وأن جميع الأمراض البشرية الجديدة تقريباً تنشأ من تلك المستودعات الحيوانية. ونظراً إلى الاعتماد المتبادل بين الأنظمة الزراعية وسلامة الغذاء، يجب أن تشارك قطاعات الإنتاج الأولي ذات الصلة في الإجراءات الوقائية ضد الأمراض الحيوانية المنشأ المنقولة بالغذاء.

وهناك حاجة إلى تعزيز تبادُل المعلومات بين مختلف الجهات المشاركة، ومنها بيانات الترصُّد المختبري (الحيوانية والبشرية) وينبغي إرساء تبادل بيانات الرَصد الغذائي.

ومن المهم وضع الحد الأدنى من اشتراطات الإلمام بسلامة الغذاء لدى المتعاملين مع الغذاء، وبدء البرامج التدريبية في هذا المجال، ومن المهم كذلك أن تخلق السلطات المعنية بسلامة الغذاء "ثقافة سلامة الغذاء" بين أصحاب المشاريع الغذائية والمتعاملين مع الغذاء. ويلزم أن تتولى البلدان تطوير قدرات الموارد البشرية العاملة في أنظمة الرقابة الغذائية من خلال التدريب المنهجي أثناء العمل وعن طريق تقديم دورات يحصل من يجتازها على درجات علمية في مجال سلامة الغذاء وغيرها من المجالات ذات الصلة.

وقد حدث تحولاً في الفِكر المتعلق بسلامة الغذاء؛ حيث انتقل الاهتمام من اختبار المنتج النهائي إلى مزيد من التركيز على الحيلولة دون حدوث مشاكل تتعلق بسلامة الغذاء ابتداءً. ويتطلب هذا التغير في الاهتمام إجراء

تحليل للمخاطر، وهو ما يبرِز الحاجة إلى تطوير القدرات اللازمة لتقييم تلك المخاطر في أنظمة سلامة الغذاء الوطنية.

وقد أطلقَت منظمة الصحة العالمية مبادرة لتوصيف السمات الخاصة بسلامة الغذاء في الإقليم من أجل تقييم القدرات الوطنية في مجال سلامة الغذاء والوقوف على الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتقوية أنظمة سلامة الغذاء. ومن المتُوخى أن تؤدي معرفة هذه السمات إلى: تيسير مهمة وضع إطار إقليمي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الغذاء؛ والتحرك نحو إنشاء قاعدة بيانات إقليمية عن سلامة الغذاء في الإقليم؛ وتعزيز الدعم الذي تقدِّمه منظمة الصحة العالمية إلى الدول الأعضاء وفقاً للأولويات المحددة.

النتائج المتوقعة

زيادة الوعي بين الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية والتأهُّب في مجال سلامة الغذاء والسُبُل المؤدِّية إلى ذلك تحت قيادة وزارة الصحة باستخدام نهج "الصحة الواحدة" في جميع مراحل السلسلة الغذائية، من خلال تطوير الترصُّد المتكامل، وتحسين القدرة المختبرية، وتطبيق مبادئ تحليل المخاطر، وتخطيط أنشطة الرقابة الغذائية القائمة على مواجهة المخاطر، وتحديث القوانين الغذائية عند الضرورة.